السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة : اسس امبريالية جديدة

شيلا ريان

(الحلقة الثانية)

هذا هو القسم الثاني من هذه الدراسة المطولة وقد سبق ان نشرنا القسم الاول في العدد الماضي من شؤون فلسطينية .

غزة

لقطاع غزة ، بكثبانه وشطآنه الرملية ، وبيارات البرتقال والمدينة القديمة فيه ، عناصر جمال فائق ، ولكنه أصبح منذ عام ١٩٤٨ مكانا للتعاسة البالغة ، لقد فاق عدد اللاجئين الى القطاع عدد السكان الاصليين بنسبة ثلاثة الى واحد(١٤٥). وفقد معظم سكان غزة الدائمين أرزاقهم عندما فصلهم خط الهدنة عن حقولهم ، ولم يكن لدى القطاع الضيق على الاطلاق ما يكفي من الارض او المصادر الاخرى لاعالة سكانه المتكاثرين . وخلال فترة الادارة المصرية كان الـ ١٣٥ ميلا مربعا التي تشكل مساحة قطاع غزة مكتظة بالفقر والبؤس الانساني ، وعندما استولى عليها الاسرائيليون في عام ١٩٦٧ حشد اكثر من نصف عدد سكانها المكتظين في مخيمات اللاجئين التابعة للانروا . وفي عام ١٩٧٢ كان ٣٢٤،٥٦٧ لاجئا مسجلا يعيش في غزة ، من بينهم ٢٠٥،٧٣٤ من المخيمات(١٤٦). ولقد أشارت الحكومة الاسرائيلية الى انها لا تنوي الانسحاب من غزة .

في الضفة الغربية ، يلمس المرء أيدي الاحتلال الطويلة تصل الى المستقبل لتخلق اوضاعا مسبقة لسلام امبريالي في المنطقة عن طريق ابقاء الجسور الى أسواق الشرق العربي مفتوحة ، اما في غزة فان يد الحكم العسكري ممتدة فوق مخيمات اللاجئين ، في محاولة لاعادة تشكيل سكانها في هيئة يمكن اعلانها كـ « حل » لمشكلة اللاجئين ، وستكون في الواقع حلا دائما لسعي اسرائيل وراء العمل الرخيص .

في اوائل ١٩٧٣ قال موشيه دايان بشأن لاجئي غزة، « خلال سنتين او ثلاث، واذا كان لدينا الاموال التي نحتاجها ، نستطيع تغيير وضعهم في الواقع حتى لو استمروا في تسمية أنفسهم لاجئين وفي ابداء ادعاءاتهم . خلال سنتين او ثلاث، سيعيشون حياة طبيعية في مدن جديدة ، في شقق ماؤها في حنفيات ، وتعليم وخدمات للاطفال »(١٤٧). والاساس الاقتصادي للحياة الجديدة التي يصورها دايان للاجئين هو الدخول ضمن البروليتاريا الاسرائيلية .